البنوك .. متى تدخل عصر الانفتاح ؟

عصـــام رفعت

تحولت البنوك التجارية الى مصلحة أموال مقررة أخرى .. تجمدت وجمدت معها وظائفها المصرفية . ولم تعد بأوضاعها الحالية صالحة لتناسب ظروف الانفتاح الاقتصادى .. وثمة اتفاقات عقدت لفتح فروع لبنوك أجنبيـــة ـ مصرية مشتركة فى مصر . ومن ثم يتعين دراسة موقف البنوك المصرية لتحديد دورها فى تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتطوير الجهاز المصرفى ، سواء من حيث أسلوب العمل ، أو من حيث الاختصاصات ، بحيث تتاح المنافسة كاملة أمام البنوك التجارية لتمارس دورها فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولتصبح قادرة على الصمود أمام منافسة البنوك الجديدة بأساليبها المتطورة الحديثة .

ماذا بعد تجربة ١٤ سنة ؟

١٤ سنة مرت على تأميم البنوك التى كانت تعمل فى مصر عام ١٩٦١ ، وضمت الى القطاع العام وذلك بعد تصفيرها عام ١٩٥٧ ومنذ ذلك العام ، بدأت صفحة جديدة للبنوك المصرية ، صفحة انتهت معها سيطرة البنوك الاجنبيـــة على الاقتصاد المصرى ، وتحققت سيطرة مصر على بنوكها واقتصادها القومى .

وبعد أن تم تأميم البنوك ، بدأت عمليـــة ادماجها ، فانخفض عددها من ١١ بنكا الى ٥ بنوك ، هى : البنك الاهلى المصرى ، وبنك مصر ، وبنك الاسكندرية ، وبنك القاهرة ، وبنك بور سعيد ، وكان الهدف من عمليـــة الادماج ، تسهيل مهمة التخطيط القـــومى ، وانشاء وحدات اقتصادية كبيرة ، قادرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى الدولة .

وفى عام ١٩٦٤ تم وضـــع نظام التخصص القطاعى للجهاز المصرفى ، ويقضى هذا النظام بتوزيع العمليات المصرفية لشركات القطاع العام بين البنوك التجـــارية ، وذلك بهـــدف تنويع الخـــدمات المصرفيه ، وزيادة ادراك البنـــوك باقتصاديات القطاعات التى تخدمها .

واستمر الوضع على هذه الحال ، الى أن تقرر فى عام ١٩٧١ الاخـــذ بنظام التخصص القومى ، وتم ادماج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية ، وبنك بور سعيد فى بنك مصر ، وبنك الاسكان العقارى فى البنك العقارى المصرى ، وصبح عدد البنوك التجارية ٤ بنوك اعتبـــارا من يوليو ١٩٧٢ . ولم توزيع الاختصاصـــات على أساس جديد ، بحيث يقوم كل بنك بخدمة فرع معين من فروع النشاط الاقتصـــادى فى الدولة ، وعلى هذا الاساس ، أسندت للبنك الاهلى العمليات المصرفية الخاصة بالتجـــارة الخارجية ، وبنك مصر للتجارة الداخلية ، وبنك الاسكندرية لشئون الانتاج ، وبنك القاهرة لشئون الخدمات ، والبنك العقارى للاسكان .. ولايزال هذا النظام مستمرا .

هذه المرحلة من تاريخ البنوك المصرية ، اتسمت ببعض الايجابيات .. وبعض السلبيات .

فى جانب الايجابيات ..

تم تحرير الاقتصاد القومى من سيطرة رأس المال الاجنبى ، وتصفية النفـــوذ الاجنبى ، وتوجيه الجهاز المصرفى ليكون فى خدمة اقتصاد مصر .

ونولى جيل من المصريين ادارة البنوك بقدرة وكفاءة ، بعدما كان العمل المصرفى وقفا على الاجانب وحدهم .

وفى جانب السلبيات ..

تخلف مستوى الخدمة بالبنوك ، واتسامه بالبطء والتعقيد ، بعدما كان العمل المصرفى مثال السرعة والمرونة والانضباط .. فقد انتقلـــ مع التأميم ـ الاسلوب الحكومى المعروف بالخوف والبطء والتعقيد ، الى أعمال شركات القطاع العام ، ومن ثم انتقلت العدوى الى البنوك ، مما جعل الجهاز المصرفى يشبه مصلحة أموال مقررة ، أو ادارات لحسابات الحكومة وشركات القطاع العام ..

وهناك هروب العناصر والكفاءات الناجحة من بين العاملين بالبنوك للعمل بالخارج ، وذلك بسبب لائحة العـــاملين الجامدة ، والهيكل الوظيفى الذى لا يســـمح للبنـــوك بأن تؤدى دورها ، فقد تجمدت مرتبات بعض العاملين بالبنوك منذ عام ١٩٦٤ ..

ان البنوك أمامها الان حجم ضخم من الاعمال ، سواء ما كان يتعلق بالمواطنين بالداخل الذين زاد عددهم ودخولهم ، أو المواطنين العاملين بالخارج وتحويلهم لمدخراتهم الى البنوك المحلية ، أو العرب أو السياح والاجانب ، أو القطاع الخاص والقطاع العام والحكومة وأجهزتها ... أمام حجم العمل الضخم هذا ، وما يفرضـــه على القطاع المصرفى من أعباء ، لم يتغير النظام المصرفى منذ عام ١٩٥٧ ... حتى ميكنة العمل داخل البنوك أصبحت مشكلة ضخمة تواجـــه المسئولين فى البنوك ، فمن ناحيـــة ، ليست هناك امكانيات مالية لشراء الالات والمعدات ، كالالات الحاسبة والكاتبة وماكينات تصـــوير المستندات ... بالاضافة الى نقص التليفونات ، وعدم وجود أجهزة تلكس للاتصالات الخارجية .. ومـــن ناحية أخـــرى ، حتى لو وجـــدت اعتمادات ، فان عملية الحصول على أى الات لتطوير الخدمة المصرفية اعتبـــارا من القـــلم الرصاص حتى الالة الحاسبة ، يعتبر اتفاقا استشماريا يتطلب موافقة أجهزة التخطيط ..!!

يضـــاف الى ذلك سحب السـلطات مـــن الرئاسات ، فرئيس مجلس ادارة البنـــك ، لا يستطيع توقيع جزاء على موظف ، ورئيس مجلس ادارة البنك ، لكى يسافر فى مهمـــة الى الخارج لحضور مؤتمر أو انجاز عملية معينة ، يجب أن يحصل على موافقة من البنك المركزى ، ثم موافقة من وزارة المالية ، ثم موافقة من رئيس الوزراء .. وبالطبع فان العمليات التجارية لا يمكنها أن تنتظر كل هـــذه المواقفات .

هذه بعض الجوانب السلبية .. كيف نعيـــد للبنـــوك قـــدرتها على الانطلاق حتى تتلاءم مع ظروف الانفتاح الاقتصادى ؟ .

ان رؤساء البنوك يجمعون على ان الخطوة

الاولى هى اطلاق حرية العمل المصرفى ، واطلاق المنافسة أمام البنوك ، والغاء نظام التخصص القائم حاليا ، واعادة السلطات والمسئوليات اليهم . ثم يمكن بعد ذلك المحاسبة على انجاز الاهداف المحددة فى الخطة .

ومع اتساع حجم ونشاط البنوك ، لابد من النظر فى انشاء بنوك اقليمية فى المحافظات . اذ لا يزال تركيز البنوك كلها فى القاهرة ، وحتى مع هذا التركيز ، كان عددها لا يتجاوز ٩ بنوك فقط ..

ايضا هناك مشكلة القوانين التى مضت عليها عشرات السنوات ، واصبحت من المعوقات الرئيسية للعمل المصرفى ، وفى مقدمة هذه القوانين قانون النقد وتعديلاته ، وقانون البنوك والائتمان الذى يضع قيودا كثيرة على حركة البنوك فى عمليات الاقراض ، لا تتناسب مع أهداف سياسة الانفتاح ، وتشجيع القطاع الخاص .

وليس هناك خلاف على ضرورة اصدار لائحة خاصة للعاملين فى الجهاز المصرفى ، تتضمن نظاما للحوافز والجزاءات ، كما يعطيها الحرية فى أختيار وتعيين العناصر المناسبة من الخريجين للعمل فى البنوك ، وذلك باعفائها من التزام التعيين عن طريق القوى العاملة .

ثمة ملاحظة اخيرة تثيرها قرارات الانفتاح الاقتصادى التى صدرت قبل عدة اشهر ، اذ صدر قرار تطوير الحسابات المجمدة بالعملة الاجنبية ، مستهدفا تبسيط الهيكل الحالى لهذه الحسابات ، وتطويرها بالشكل الذى يتفق وطبيعة المبالغ المودعة بها ، باعتبارها مبالغ وردت اختيارا للايداع لدى البنوك فى مصر ، وقد استبدل بالحسابات الاربعة المعروفة وقتئذ ، حساب واحد باسم « حساب غير مقيم خارجى » قابل للتحويل ، ويمكن عن طريق هذا الحساب ، سداد قيمة صادرات مصرية أو مقابلة احتياجات للمواطنين المصريين اصحاب هذه الحسابات ، سواء خلال وجودهم فى مصر ، أو عند وجودهم بالخارج ، أو النازل منه للبنوك بالاسعار التشجيعية .

ويلاحظ ان التطوير هنا هو تطوير شكلى ، لم يتناول مضمون الحسابات . ومن غير المتوقع أن يؤدى الى زيادة محسوسة فى ايرادات هذه الحسابات ، اذ يتطلب الامر تحرير الحسابات بالنقد الاجنبى من قيود التحويل منها ؛ ويكفى هنا الاشارة الى تلك الحسابات التى يمكن فتحها فى بنك مصر الدولى ، والتى تعطى لصاحب الحساب الحق فى تحويل أى مبلغ لمن يشاء ، دون اشتراط أن يكون التحويل لصالح صاحب الحساب ، أو أقارب درجة أولى أو غيره ... لكى يعطى صاحب الحساب ، الحق فى الحصول على ما يشاء من أرصدته بالعملة التى يرغب فيها ، بصرف النظر عن العملة التى اودع بها فى حسابه .

وقد أدى هذا التباين الكبير فى مزايا الحسابات بالنقد الاجنبى بين المتبع فى البنوك التجارية المصرية ، وبين المعمول به فى بنك مصر الدولى ، الى تحول كثير من اصحاب الحسابات الى البنك الاخير ، للاستفادة من المزايا التى يتيحها ؛ وذلك على حساب تقلص ايرادات الحسابات بالنقد الاجنبى فى البنوك التجارية المصرية .

والان ، فان خطوات الانفتاح الاقتصادى تستلزم أن يصبح الجهاز المصرفى المصرى قادرا على الانطلاق .. قادرا على مواكبة سيل الانفتاح ، لا أن يكون عقبة فى طريقها ■■

أعيروا النظر فى البطاقة التعقيدية !

قبل عدة أيام ، أقام رئيس هيئة عامة ، حفل تكريم لعدد من الخبراء الاجانب الذين قدموا من بلادهم للاسهام بخبراتهم وامكانياتهم وامكانيات بلادهم فى بعض المشروعات بمنطقة القناة ..

حفل التكريم شمل - بمناسبة وجود هؤلاء الاجانب - تقديم الخمور الى المدعوين كما جرت العادة فى حفلاتهم .. والامر الى هذا الحد قد يكون عاديا .

الموقف الغريب بدأ حينما طلب المدعوون الاجانب « صودا » لخلطها مع الخمور .. وعلى الفور تحرك مدير العلاقات العامة وبعض المسئولين فى الهيئة لتلبية هذا الطلب .. واستغرق البحث أكثر من ساعتين .. لم يكن البحث عن السلعة ولكن كان البحث بدور حول بائع لديه بطاقة ضريبية ، ليمكن شراء مالا يتجاوز قيمته نصف جنيه من زجاجات الصودا ..

وفشلوا فى العثور على تاجر واحد يحمل البطاقة الضريبية .. وبالتالى فشلوا فى الحصول على المطلوب ، وعادوا الى الحفل الذى تسرب اليه الملل ، ليواجهوا الصيوف بالامر الواقع ، ويجبروهم على تناول المشروبات بدون صودا ..

ومثل آخر ... تأجل حفل تكريم بعض الخبراء ايضا ، اذ لم يتمكن المسئولون من شراء لحوم من تاجر تكون لديه بطاقة ضريبية .. ولم يعد هناك مفر من تأجيل الحفل ؛ للبحث عن مخرج من هذه المشكلة .. ومثل أخطر .. ان جميع التجار الذين يوردون للحكومة والقطاع العام ، يقومون الان بتحميل الدولة بكافة الضرائب المستحقة عليهم .. وتفسير ذلك ، أن هؤلاء الموردين يشترطون على مندوبى الهيئات والاجهزة الحكومية والعامة ، اضافة نسبة الـ ١٠ ٪ الواجب خصمها عند المنبع من قيمة المشتريات الى فاتورة الشراء ؛ وبذلك تزيد الاسعار التى تشترى بها هذه الاجهزة والهيئات بمعدل الضريبة ، وتدفعها الحكومة راضية ومجبرة فى نفس الوقت ، نيابة عن هؤلاء الموردين ..

والنتيجة أن المسئولين سعوا واجتهدوا لملء خزانة الدولة بحصيلة الضرائب ؛ وبتنظيم عملية تحصيل الضرائب واحكامها .. ولكن .. فاتهم أن الدولة هى التى تحولت الى دافعة للضريبة ، بدلا من أن تمارس وظيفتها فى الجباية .. والسبب البطاقة « التعقيدية » .. ترى هل تعيد وزارة المالية النظر فيها بعد بحث ميدانى بدلا من اصدار القرارات من الابراج الروتينية .